علاقة اتباع الاستعمال الوارد بالحذف في بلاغة الكلام

Relationship of the use of deletion in speech communication

دكتور/ عبد العزيز بن صالح بن دعيلج

أستاذ مشارك بقسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

مستخلص البحث:

اتباع الاستعمال الوارد عن العرب أسلوب من أساليب اللغة والبلاغة المؤثرة، ويهدف هذا البحث إلى بيان الوظائف الدلالية والبلاغية التي يؤديها أسلوب الحذف متمثلا في اتباع الاستعمال الوارد عن العرب، وذلك بغرض بيان فاعليته في إثراء دلالات النص الأدبي، لاسيما أن الدراسات حوله شحيحة، كما يهدف إلى تقديم تصور علمي لهذا الغرض البلاغي الذي دار بين كتب النحاة والبلاغيين من خلال إبراز مفهومه وأدواته وشواهده ودلالاته البلاغية ومقاماته السياقية.

كلمات مفتاحية: علاقة، الاستعمال الوارد، الحذف، المسند إليه، المسند.

Abstract

Relationship of the use of deletion in speech communication

This research aims to identify the semantics functions made by method of elimination, which contained Arabs. This to identify its effectiveness to enrich Semantics of the literary text, specially, as studies about this topic are scares. This research aims also to provide scientific imagine for this rhetorical aim mentioned in books of rhetoric and Syntactic specialists by highlighting its concept, tools, examples, semantics and contexts.

Key Words: Relationship, Usage Mentioned, elimination, Assigned to it.

مقدمة:

أهمية الموضوع:

اتباع الاستعمال الوارد عن العرب من الأغراض البلاغية التي سجّلها علماء البلاغة في دراستهم للمسند والمسند إليه، كما أنه علة من العلل التي اجتهد العلماء في توضيح آثارها في بعض تراكيب اللغة، ودراسة هذه الظاهرة تعني الوقوف على وجه من وجوه إعجاز اللغة الكريمة، وهو أحد طرائق الإيجاز، وأبرز سمات الحذف، والتعبير به يعدّ من أبرز الأغراض البلاغية التي اعتمدها العربي وصولا إلى الكلام الموجز الخفيف على اللسان، وقد حاولت جاهدا في هذا البحث تسليط الضوء على مفهومه ومظآنه ومواطنه بما يُجلّي للقارئ دلالته وأثره في بلاغة الكلام.

وتطمح هذه الدراسة إلى إبراز قيمة هذا الغرض البلاغي في باب الحذف وطي الكلام، والوقوف على المواطن البيانية، والأسرار البلاغية المؤثرة من خلال ذلك. كما أن هذه الدراسة تعد إفصاحا عن جانب ضعف الحديث عنه من قبل البلاغيين.

ولعل من أبرز الأسباب التي دعت إلى تناول هذا الموضوع:

١–خفاء مفهوم اتباع الاستعمال الوارد على كثير من الدراسين، وضعف الدراسة فيه.

٢–محاولة استقراء جوانب اتباع الاستعمال الوارد والقيام بحصرها.

٣–كما أنه لا توجد دراسة علمية تجّلي مفهومه ومواطنه ووسائل استعماله.

ويهدف هذا البحث إلى:

١–بيان الوظائف الدلالية التي يؤديها أسلوب الحذف متمثلا في اتباع الاستعمال الوارد عن العرب، وذلك بغرض بيان فاعليته في إثراء دلالات النص الأدبي، لاسيما أن الدراسات حوله شحيحة.

٢–كما يهدف إلى تقديم تصور علمي لهذا الغرض البلاغي الذي دار بين كتب البلاغيين من خلال إبراز مفهومه وأدواته وشواهده ودلالاته البلاغية ومقاماته السياقية، ومن ثمّ الوصول إلى قيمته البلاغية.

٣–وأيضا التعرف على خواص هذا الأسلوب وميزاته وما فيها من توافق وتطابق.

٤–وأيضا تحديد عدد من الوسائل والمقامات في هذا الغرض البلاغي، وفق الواقع اللغوي المستعمل في كلام العرب.

وفي ضوء البحث والتنقيب لم أجد دراسة خصّت هذا الموضوع بدراسة بلاغية وبيانية.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن يقوم هذا البحث على مقدمة وتمهيد، للحديث عن مفهوم الحذف والاستعمال الوارد. وثلاثة مباحث، يتناول في أولها: الاستعمال الوارد عند البلاغيين وحالاته، على ضربين:

الأول: الاستعمال الوارد عند البلاغيين.

الثاني: حالات الاستعمال الوارد عند البلاغيين.

وفي المبحث الثاني: وسائل الاستعمال الوارد على النحو التالي:

أولا: إذا.

ثانيا: لو.

ثالثا: إن.

رابعا: القسم.

خامسا: واو المصاحبة.

سادسا: الحال الممتنع كونها خبرا.

وفي المبحث الثالث: درست شيئا من مواضع الاستعمال الوارد على النحو الآتي:

أولا: الاقتصار.

ثانيا: الأمثال.

ثالثا: النعت المقطوع.

رابعا: مخصوص نعم وبئس.

ثم ختمت بخاتمة ضمّنت فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وفهرس للمصادر والمراجع.

وكان المنهج الذي سرت عليه في دراسة الموضوع المنهج الوصفي الاستقرائي لدراسة هذا المصطلح والوقوف عليه.

تمهيد: مفهوم الحذف، والاستعمال الوارد:

أولا: الحذف:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات؛ لما جُبلت عليه العربية في خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز، جعلها تحتفي به في أساليبها المتنوعة. وسمة الإيجاز التي تتسم بها العربية تجعل الحذف واردا بكثرة فيها " واعلم أن العرب –مع ما ذكرناه–إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها". والحذف من أهم خصائص العربية التي تكسبها بلاغة وإيجازا، واقتصادا في كلام المتكلم.[1]

وقد شاعت مصطلحات الحذف والإضمار عند القدماء وتناولوها بالدراسة في تراثهم، ونبّه سيبويه إلى وقوع الحذف في اللغة سواءٌ أكان متصلا بالصيغ أو بالتراكيب، وبيّن كيفية الاستدلال على المحذوف.[2] وإذا نظرنا إلى كتاب سيبويه وجدناه ينصّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البحث الحديث في فن البلاغة، كالتخفيف والإيجاز والسعة، ويبيّن أن العرب قد جرت في عادتها على الحذف وحثّت عليه في غير موضع، " واعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا."[3] ويقول:" وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير".[4] ويقول ابن الأنباري: " والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصى".[5] وقد احتج الإمام عبد القاهر الجرجاني لتقدير المحذوفات بأمرين، أولهما: أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم كما في قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ يوسف: ٨٢ إذ الغرض وأسأل أهل القرية، فليس الحذف هنا راجعا لذات التركيب اللغوي، وذلك أن مثل هذه العبارة لا تحتمل لو نطق بها رجل مرَّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظا مذكِّرا، أو

---

[1] الخصائص، ابن جني:٨٣/١.

[2] الكتاب، سيبويه، باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: ٢٤/١–٢٥.

[3] الكتاب، سيبويه: ٢٥/١

[4] الكتاب:١٣٠/١

[5] الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، الأنباري:٦٨، القول في العامل في الاسم المرفوع.

يخاطب نفسه متعظما ومعتبرا: سل الأرض من شقَّ أنهارك، وغرس أشجارك؟ فلا حذف في العبارتين. والآخر: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجعا إلى الكلام نفسه لا إلى غرض المتكلم، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزئي الجملة، كالمبتدأ في قوله تعالى:﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يوسف: ١٨ وقوله:﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾ آل عمران: ١٩٧ فلا بد من تقدير المحذوف؛ ذلك أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد.[١] وبالنظر في أسباب الحذف ومواضعها وأنواعها المختلفة نجد أن من هذه الأسباب ما هو مطَّرد تماما، بحيث يقع الحذف عند وجودها، وهناك أسباب لا تطّرد في كل موضع كالحذف لاتباع الاستعمال أو لطول الكلام، وبعض المواضع يحسن أن يعلل فيها الحذف بأكثر من سبب كأسلوب القسم الذي يعلل الحذف الوارد فيه كثيرا بطول الكلام وباتباع الاستعمال، وفي مواضع أخرى لا يصح التعليل إلا بسبب واحد. ودراستنا ستنصبّ على الاستعمال الوارد اتباعا أو كثرة؛ مسلطين الضوء على مواضعه وأحواله.

ثانيا: مفهوم الاستعمال الوارد:

المراد بالاستعمال الوارد: ما ورد عن العرب الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم. ولفظة (اسْتِعْمال) تعني: استعمال العرب، أي هكذا سُمِعَ من لغة العرب محذوفا. قال صاحب الفوائد الغياثية:" أي: الاستعمال الجاري عند العرب في كلامهم."[٢] فإذا كان الاستعمال واردا على الحذف منه، وقامت القرينة فلابد من حذفه. والاستعمال اللغوي هو شيوع الظاهرة والعمل بها، وهو علة قوية تُعلّل بها الظواهر اللغوية، وقد قدمها ابن جني على قوة القياس، فقال: " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره."[٣]. والمسموع هو كل ما نقل عن العرب من شعر أو نثر سماعا منهم وعنهم، وما كان مسموعا عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه، أو في نوعها، أو ترتيبها، أو ضبطها، أو علامة بنائها. قال ابن جني في الخصائص[٤]: "واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه".

---

[١] أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني:٣٧٩-٣٨٠.

[٢] تحقيق الفوائد الغياثية، شمس الدين الكرماني:٢٩٥/١.

[٣] الخصائص، ابن جني:١١٩/١.

[٤] الخصائص، ابن جني: ١٠٣/١.

المبحث الأول: الاستعمال الوارد عند البلاغيين وحالاته

أولا: الاستعمال الوارد عند البلاغيين:

وموضع دراسته في باب حذف المسند إليه والمسند، باعتباره أحد دواعي الحذف. والمسند إليه أحد ركني الجملة، بل هو الركن الأعظم الذي يؤسس عليه أي كلام ذي دلالة. وقد حاول البلاغيون من خلال القول باتباع الاستعمال الوارد الاتكاء على هذا الغرض فيما استعمل عند العرب، جاعلين اتباع الاستعمال الوارد السبب وراء هذا الحذف، وقد ربط هذا الغرض بالتخفيف في الكلام، وإرادة الإيجاز والاختصار، كما كان هذا الغرض نتيجة لدلالة الحال وعلم المخاطب.

فمن أغراض حذف المسند إليه عند البلاغيين اتباع الاستعمال الوارد عن العرب على ترك نظائره، لقصد إنشاء المدح أو الذمّ أو الترحم. يقول ابن يعقوب المغربي:" وكاتباع الاستعمال على تركه لكونه مثلا لا يُغيَّر... وكترك ذكره في نظائره مثل ما فيه الرفع على المدح كقولنا: الحمد لله أهلُ الحمد، أي هو أهل الحمد، أو الرفع على الذمّ كقولنا: أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ بالرفع، أي: هو الرجيم، أو الرفع على الترحم كقولنا: اللهم ارحم عبدك المسكينُ بالرفع، أي: هو المسكين. فالرفع على هذه الأوجه يوجب الحذف."[1] لكن اتباع الاستعمال الوارد في باب المسند إليه يأخذ مسارين: أحدهما: اتباع ما ورد عن العرب استعمالا. والثاني: الوارد عن العرب على ترك نظائره، كما في الرفع على المدح أو الذم أو الترحم." والفرق بين اتباع الاستعمال واتباع الترك في النظائر أن الأول يجوز أن يرد على خلاف القياس ولا يتصور فيه من يتكلم بغيره، ويكون قضية عينية كمثال مخصوص والثاني لا يكون إلا مقيسا."[2] وفي جانب حذف المسند يتجلى اتباع الاستعمال الوارد كأحد أغراض الحذف، قال ابن يعقوب:" (أما تركه) في بحث المسند إليه من أن حذفه يكون للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، ولتخييل العدول إلى أقوى الدليلين، ونحو ذلك كضيق المقام واتباع الاستعمال وغير ذلك."[3] وهو من الأغراض الخاصة الكامنة وراء كلّ حذْف اقتضاه المقام، ولا بدّ في كل موضع حدث فيه حذْف من أن يكون للحذف غرض خاص في هذا الموضع؛ لأنّ

---

[1] مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي،٢٨١/١

[2] مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ٢٨٢/١. وينظر: محمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للسعد التفتازاني، ٢٨٢/١.

[3] مواهب الفتاح،٢/٢.

أغراض الحذف الخاصة ترتبط بأحوال النّفس –نفْس القائل، ونفْس المستمع–، وترتبط بالظروف والملابَسات التي تدعو إلى الحذف. والظروف والملابسات التي تدعو إلى الحذف كثيرة متنوِّعة. وهناك التقاء كبير بين حذف المسند إليه وحذف المسنَد في بعض الأسباب والدواعي للحذْف، ومنها: اتباع الاستعمال الوارد عن العرب.

ثانيا: حالات الاستعمال الوارد عند البلاغيين:

ذكر العلماء أن الأساليب العربية جرت على إسقاط المسند في هذه المواضع، وهي: إذا الفجائية، ولولا، والقسم الصريح، وواو المصاحبة، والحال الممتنع كونها خبرا. ومن الواضح أنك تحسّ في هذه المَواضع كلّها أنّ ذِكر المسند يصيب العبارة بالتفكّك، والقلق، والبعد عن الدّقة والإحكام الذي كانت عليه مع الحذف.فالحذف في هذه الصور يرجع حسنه إلى امتلاء العبارة، وقوة دلالتها. وإذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال، فيقدر في هذه الحالة فعل محذوف وجوبا يلي الأداة يفسر بالفعل المذكور بعدها، ويكون الفعل المقدر واجب الحذف ولا يجوز إظهاره؛ لأنه فسر بما بعد الاسم وعوّض به عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه. ومذهب الجمهور أن المحذوف هو الفعل وحده، ويرى الكوفيون ألا حذف هنا، ويعربون الاسم المذكور بعد الأداة فاعلا للفعل المذكور بعده، إذ يجيزون تقدّم الفاعل على فعله، والأخفش يرى أن الجملة اسمية وليس في الكلام حذف.[1] وقد اُعترض على هؤلاء بأن الحذف في مثل هذه المواطن ذاتي أوجبته اللغة العربية، فكيف نجعل الموجب له سرًّا بلاغيًّا؟ فأجيبوا: لأن الحذف مع وجوبه من ناحية اللغة لا يُصار إليه إلا لغرض بلاغي يقتضيه، فلو أخذنا بظاهر ما يفهم من كلامهم لجعلنا رفع الفاعل ونصب المفعول لغرض بلاغي كذلك؛ ولذا علَّق على ردهم هذا الشيخ عبد المتعال الصعيدي –رحمه الله –فقال: " وهو جواب ظاهر الضعف؛ لأنه لا معنى لتوقف الحذف عن الغرض البلاغي مع وجوبه في ذاته، إذ لا بد منه، وُجد هذا الغرض أم لم يوجد."[2] قال ابن يعقوب المغربي: " فإن قلت: هذا وظيفة نحوي لا بياني، إذ ليس فيما ذكر مطابقةٌ لمقتضى الحال، بل غاية ما هنا ملتزم لاقتضاء العربية ذلك. قلنا: التنبّه لكون هذا الكلام لا يعدل فيه عن الحذف؛ لأن فيه الخروج عن حكمه فيما يوضع فيه من المقامات، حتى إنه لولا ذلك لرجع إلى أصل الذكر هو زائد على مطلق وجوب الحذف في العربية فيما ذكر وبه طابق الكلام

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٤٠١/١.

[2] ذكر ذلك في تحقيقه على (الإيضاح) في كتاب البغية،٧٥/١-٧٦.

مقتضى حال استعماله، وهذا وظيفة بياني."[1] والخطب في ذلك سهل، فاتباع الاستعمال الوارد عن العرب بحذف المسند إليه أو المسند لم يجب علينا لغرض بلاغي جديد، ولكن هذه الأساليب عندما قيلت في مقاماتها الأولى، كان الداعي إلى الحذف فيها أغراضًا بلاغيةً في الأساس أوضحها الاختصار والإيجاز وهو قيمة عظيمة وفضيلة من فضائل الكلام جليلة؛ لأن المتكلم بها في هذه المقامات هم العرب الذين لا يتصرفون في كلامهم بحذف أو ذكر اعتباطًا، فهم أرباب الصناعة العربية، وأعرف الناس بأسرارها.إذا كان الأمر كذلك، أدركنا أن الحذف في هذه الأساليب كان ابتداءً لغرض بلاغي، بدليل أن ما نحسه عند حذف المسند إليه والمسند من جمال القول وقوته نستشعره عند ذكرهما، ولهذا إذا تكلمنا بشيء من هذا الوارد عن العرب على حذف المسند إليه والمسند، وجب علينا أن نتبعهم في حذف ما حذفوا؛ لأننا لا نأتي بمثيل هذه الأساليب إلا في مقام تُشابه مقاماتها الأُولَى التي قيلت فيها؛ فلكي تظل محتفظة بقيمتها البلاغية وغرضها الداعي للحذف أولًا، وجب علينا بلاغةً أيضًا أن نذكرها في مقامها الثاني المشابه للأول على النحو الذي ذكرت به أولًا من حذف المسند إليه والمسند، فيتحقق بذلك ثانيًا ما تحقق أولًا.

[1] مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي: ١/٢٨١-٢٨٢.

المبحث الثاني: وسائل الاستعمال الوارد عن العرب

أولا: إذا:[1]

من مواضع حذف الخبر جوازا وقوعه بعد إذا الفجائية، وحذف الخبر بعدها قليل، نحو: خرجت فإذا زيد، وذكر الخبر أكثر من حذفه، ومنه قوله تعالى:﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ ﴾ طه: ٢٠ ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرّحا به.[2] وصرح السيوطي بأنه يقل حذف الخبر بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع.[3] وإذا الفجائية حرف عند الكوفيين والأخفش وابن مالك، وظرف زمان أو مكان عند غيرهم، ومن يجعلها ظرف مكان يعدها خبرا في نحو: (خرجت فإذا زيد) والعبارة على هذا التقدير لا حذف فيها إلا في متعلّق الخبر.[4] وتدخل (إذا) في هذا الجانب إذا كانت حرفا من حروف المعاني بمعنى المفاجأة، وهنا يكون الخبر محذوفا لا محالة. فقولك: خرجت فإذا زيد، أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال؛ لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك؛ لأن "إذا" الفجائية تشعر بالحضور."[5]

ثانيا: لو:

لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه؛ إذ لو قُدر حصوله لكان الجواب كذلك، ولم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.[6] والمقصود في حديثنا لو الشرطية غير الامتناعية. فلو الشرطية تدخل في الأصل على الأفعال.[7] كما في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ

---

[1] "إذا" الفجائية" نسبة إلى الفجاءة، بضم الفاء والمد، والمراد بها: الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة. ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري:١/٣٠٥.

[2] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ١/٨٧.

[3] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ١/٣٩٠ (الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ والخبر).

[4] همع الهوامع: ١/١٠٤-١٠٥.

[5] شرح التصريح على التوضيح، الأزهري: ١/٢٢٣.

[6] ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ٣/١٣٠٠.

[7] اللامات، أبو القاسم الزجاجي، ص١٢٧.

خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ﴾ الإسراء: ١٠٠ فقوله:{أَنتُمۡ} فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور،[١] وتقدير الكلام: لو تملكون تملكون؛ فلمّا حُذف الفعل المسند "تملكون" الأوّل انفصل الضمير، وهو: واو الجماعة، فأصبح {أَنتُمۡ}، ثم ذُكر الفعل من بعده لكي يكون مفسرا له ودالاً عليه؛ وهذا ما يقتضيه علم الإعراب .أمّا ما يقتضيه علم البيان والبلاغة، فهو: أنّ {أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ} فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصّون بالشحّ المتبالَغ[٢] وبهذه الحالة الخسيسة "وفائدة هذا الحذف والتفسير المبالغة مع الإيجاز والدلالة على الاختصاص."[٣] وذلك أشدّ في التقريع وفي الامتنان بتخييل أن إنعام غيره كالعدم. فتقديره: لو تملكون تملكون مكررًا لفائدة التوكيد، فأضمر "تملك" الأول إضمارًا على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو (أنتم) لسقوط ما يتصل به من اللفظ،[٤] والإمساك عند عدم ذلك أولى لما طُبعوا عليه من الشحّ. وذلك أن الكفار لما قالوا: ﴿ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا ﴾ الإسراء: ٩٠ طلبوا إجراء الأنهار والعيون في بلدتهم لتكثر أموالهم وتتسع عليهم معيشتهم فبين الله تعالى لهم أنهم لو ملكوا خزائن رحمة الله لبقوا على بخلهم وشحهم ولما أقدموا على إيصال النفع إلى أحد وعلى هذا التقدير فلا فائدة في إسعافهم بهذا المطلوب الذي التمسوه.[٥] وشأن (لو) أن يليها الفعل ماضيا في الأكثر أو مضارعا في اعتبارات، فهي مختصة بالدخول على الأفعال، فإذا أوقعوا الاسم بعدها في الكلام وأخروا الفعل عنه فإنما يفعلون ذلك لقصد بليغ، إما لقصد التقوّي والتأكيد للإشعار بأن ذكر الفعل بعد الأداة ثم ذكر فاعله ثم ذكر الفعل مرة ثانية تأكيد وتقوية... وإما للانتقال من التقوّي إلى الاختصاص، بناء على أنه ما قدم الفاعل من مكانه إلا لمقصد طريق غير مطروق. وهذا الاعتبار هو الذي يتعين التخريج عليه في هذه الآية ونحوها من الكلام البليغ.[٦] وعبر بصيغة منتهى الجموع {خزائن}؛ لأن المقام جدير المبالغة.[٧] وضمير الخطاب موجّه إلى هؤلاء المشركين، الذين أشار إليهم قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ

---

[١] المقتضب، المبرد: ٣/٧٧.

[٢] ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٢/٣٧٦.

[٣] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي :٣/٢١٢.

[٤] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١١٤.

[٥] ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الفخر الرازي: ٢١/٤١٢.

[٦] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: ١٥/٢٢٢.

[٧] ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، البقاعي: ٤/٤٣٠.

يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ الإسراء: ٩٩ وفي العدول عن الغيبة إلى الخطاب، ليواجهوا بهذا الاتهام، وليكونوا هم وحدهم الممثلين للإنسانية في هذه الصفة الذميمة، صفة البخل، الذي ينضح عن طبع جاف، غليظ، مستبدّ.[١]

ونحوه من حذف المسند لاتّباع الاستعمال الوارد: قول حاتم الطائي: "لو ذاتُ سوارٍ لطَمَتْني!"[٢]. وذات السوار عند العرب هي: الحرّة. يريد حاتم: أنه لو لطمته حرّة لهان الأمر، فالمحذوف هنا هو: المسند، فـ" ذاتُ سوار" مرفوعة بفعل مفسر بالظاهر بعده. والتقدير: لو لطمتْني ذاتُ سوار. فحذف المسند لدلالة "لطمَتْني" عليه.[٣] وحذف الجواب في هذه أبلغ في المعنى من إظهاره؛ لأن الإبهام أوقع في النفس، والمراد احتقاره وانتقاصه عن أن يلطم مثله غير حرة.

ومنه: قول أبي جهل حين قتل ببدر: "لو غير أكَّار قتلني".[٤] قالها: أبو جهل الحكم بن هشام في غزوة بدر، وقد أدركه عبد الله بن مسعود وبه رَمَق، وقيل: ابنا عفراء بنت عبيدة بن ثعلبة. فأذاقه الله الهوان بأن قتل حفزا في زعمه وجعل ذلك حسرة عليه، و(أكَّار) بشدة الكاف، أي: زارَّع، يعني أن الأنصار أصحاب زرع فأشار إلى تنقيص من قتله منهم، والمعنى: لو كان الذي قتلني غير أكَّار لكان أحب إليّ وأعظم لشأني، ولم يكن عليَّ نقص في ذلك" فيه: لو غير "أكار" يُعرّض بأن ابني عفراء من الزرّاع فلو غيرهما قتلني لم يكن عليّ نقص... استصغره واستعظم نفسه كيف يقتل مثله مثله."[٥] فالغرض منه الاستهزاء والسخرية والتنقيص من شأن الأنصار؛ لشغلهم بعمارة الأرض والنخل.

---

[١] ينظر: التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب: ٥٥٧/٨.

[٢] معناه: لو ظلمني من كان كفؤا لها عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، يقوله كريم يظلمه دنيّ، فلا يقدر على احتمال ظلمه. وفي حاشية الأمير على المغني ١/ ٢١٢. أصله لحاتم الطائي أسر في حي من العرب، فقالت له امرأة رب المنزل: أفصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة فنحرها، وقال: هذا فصدي. فلطمته جارية فقال ذلك ... وانظر مجمع الأمثال ٢/ ١٧٤، جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وزهر الأكم ١/ ٧٧، قال المبرد والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطمتني، وفيه خبر لحاتم، وانظر المقتضب ٣/ ٧٧، وفي الكامل/ ١٨٥: لو ذات سوار لطمتني كرواية ابن السراج.

[٣] شرح المفصل، ابن يعيش: ١٢٣/٥.

[٤] أخرجه البخاريّ في كتاب المغازي برقم (٤٠٢٠)، بابٌ: ٨٥/٥.) ومسلم في كتاب الجهاد، باب قتل أبي جهل، برقم (١٨٠٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، بابٌ قتل أبي جهل،١٤٢٤/٣.

[٥] مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الفتني: ٦٨/١.

ثالثا: إنّ:

ذكر ابن يعيش:" اعلم أن أخبارَ هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فإنّه قد يجوز حذفُها، والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها والاتّساع فيها على ما ذكرناه، ودلالة قَرائن الأحوال عليها."[1]. ومن حذف المسند أيضاً للسّبب نفسه –وهو: اتّباع الاستعمال الوارد عن العرب–: "إنّ محمداً، وإنّ علياً"، –أي: إنّ لي محمداً، وإنّ لي علياً–، تقول ذلك لمَن قال لك: "إنّ الملأ يأتمرون بك ليقتلوك!"، أو "إنّ القوم إلبٌ عليك!"، يعني: مجتمعون عليك!، فتقول: "إنّ محمداً، وإنّ علياً"، أي: إنّ لي محمداً، وإنّ لي علياً انتصر بهما". فتراهم يحذفون المسنَد عند تكرار "إنّ" ثقةً بشهادة العقل، واستغناء عن ذكره لتقدُّمه في السؤال، ولا يسوغ الحذف بدون وجود "إنّ" فلا تقول مثلاً: "محمد وعليّ"، لاحتمال أن يكون القصد إلى الاسم المفرد، بأن تجمع محمدا وعليا فقط. وأظن أنه لا يخطئنا ما وراء قول القائل: (إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا) من اعتداد واعتزاز، وقوة لا تكون على هذه الدرجة لو قال: إنّ لنا مالا وإن لنا ولدا إلخ؛ لأن استرخاء العبارة حينئذ يوحي بفتور الشعور بالمعنى. قال ابن يعيش:" قولهم: "إنّ مالا"، و"إنّ ولدا"، و"إنّ عددا" كأن ذلك وقع في جواب "هل لهم مال؟ "، و"هل ولد"، و"هل عدد؟ "، فقيل في جوابه: "إن مالا، وإن ولدا وإن عددا"، أي: إن لهم مالا، وإن لهم ولدا، وإن لهم عددا، ولم يحتج إلى إظهاره لتقدم السؤال عنه."[2] مما يُرى الحذف فيه يفيد العبارة قوة وامتلاء. وأمّا دخول "إنّ"، فيُشعر بالمحذوف فيها دلالة على المحذوف؛ لأنها لا تدخل على الجملة إلا إذا كان فيها نسبة بين شيئين، وهذا يستدعي تقديراً للمحذوف؛ والحذف هنا يفيد مع الإيجاز قوّة العبارة ودقتها ولم يحتج إلى إظهاره لتقدّم السؤال عنه. ومثله تقول: إنّ غيرها إبلا وشاء كأنه قال: إنّ لنا غيرَها إبلا وشاء، أو عندنا غيرها إبلا وشاء.[3]

ومن شواهد البلاغيِّين في حذف المسنَد مع "إنّ": قول الأعشى[4]:

إنّ مَحَلاً وإن مُرتَحَلاً وإنّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلاَ

---

[1] شرح المفصل:١٠٣/١.

[2] شرح المفصل:١٠٤/١

[3] الكتاب: ١٤١/٢

[4] ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ص: ٢٣٣، القصيدة الخامسة والثلاثون، والبيت مطلع قصيدة من بحر المنسرح يمدح بها سلامة ذا فائش، وانظر: المقتضب ٤/ ١٣٠، والخصائص ٢/ ٣٧٣، وأمالي الشجري ١/ ٣٢٢ وابن يعيش ١/ ١٠٣، والمغني ١/ ٨٧ والأغاني ٩/ ١٢١. الإيضاح في علوم البلاغة ١١٤، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢٢١/٢

يعني: إنّ لنا حلولاً في الدنيا إلى حين، وإنّ لنا ارتحالاً إلى الآخرة. "وإنّ في السفْر" يعني: في جماعة المسافرين، ويقصد بهم جماعة الأموات. "إذ مضوا مَهَلا"، يعني: إمهالاً وطول غيبة؛ لأنّهم لا يعودون. فحذف الخبر لدلالة المعنى عليه، قال الأعلم الشنتمري: "الشاهد فيه حذف خبر إنّ لعلم السامع." [1] والأعشى هنا يصف السرعة الخاطفة في الحلول والارتحال، وكأن هذه السرعة التي يحسها بزوال الدنيا انعكست على عبارته، فطوى فيها كثيرا من الكلمات؛ لأن سياق المعنى في البيت طي وإضمار. حلول يخطفه الارتحال، وارتحال دائم إلى بطن الغيب، وسفر لا أوبة لهم. قال عبد القاهر، وهو يتحدث عن مزايا إنَّ في الأسلوب: "ومن تأثير إنّ في الجملة، أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام" [2] ، ثم ذكر كلام سيبويه، ثم قال: "فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف، وقد نرى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به، ثم إنك إن عمدت إلى إنّ فأسقطتها، وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر لا يحسن أو لا يسوغ، فلو قلت: مال وعدد ومرتحل، وغيرها إبلا وشاء لم يكن شيئا"، ثم ذكر سر هذا الحذف مع إنّ وفساده بدونها بقوله: "وذلك أن إنّ كانت السبب في أن حَسُنَ حَذفُ الذي حُذِف من الخبر، وأنها حاضنته والمترجم عنه، والمتكفل بشأنه"، [3] إضافة إلى ضيق المقام والمحافظة على الشعر. وأفهم منه أن إنّ تفيد في لسان القوم توكيد النسبة، فهي لا تدخل إلا على جملة مكونة من مسند ومسند إليه، فإذا حذف المسند فهي دالة عليه؛ لأنه لا يتصور كلام منها ومن اسم واحد، أي لا يصح قوله: إنّ إبلا بدون تقدير، وهذا معنى أنها حاضنته ومتكفلة به، فإذا سقطت إنّ من الكلام وقلنا: إبل أو غنم، احتمل أن يكون مرادنا هو اللفظ المفرد إذ ليس هناك ما يوجب التقدير، وتأمل كلمة حاضنته، وإنها من الكلام الذي تجد فيه لألفاظ اللغة حيوات كحيوات البشر. [4] والشاهد في البيت حذف المسند الذي هو ظرف قطعًا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل؛ ذلك أن القرينة في البيت حالية، ولضيق المقام أعني

---

[1] شرح شواهد سيبويه، المسمى، الأعلم الشنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، ص: ٢٨٩.

[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٣٢١.

[3] دلائل الإعجاز، فصل في مواقع إن، ٣٢٢.

[4] خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى: ٢٨٢.

المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف.[1] وهذا إنما يكون حيث يكون الخبر معمولا مدلولا عليه بالقرينة.[2]

رابعا: القسم:

القسم أسلوب يكثر فيه الحذف لسببين، كثرة الاستعمال وطول الكلام، والحذف هنا خاص بجملة القسم إذا كانت فعلية، ومن مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ نصا صريحا في القسم، ومن أمثلته في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ الحجر: ٧٢ فلفظ(عَمْر)مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، تقديره: قسمي، وأوجب الحذف هنا كون المبتدأ دالا على القسم بكثرة الاستعمال وطول الكلام. وقد تعين في الآية أن(عَمْر) مبتدأ؛ لدخول لام الابتداء عليه. ذكر الزجّاج:" المعنى لعَمْرُكَ قَسَمي، ولعَمْرُكَ ما أُقسم به. وحذف الخبر؛ لأن في الكلام دليلًا عليه. المعنى أقسم إنهم لفي سكرتهم يعمهون."[3] وحسن الحذف؛ لأن باب القسم باب حذف، فإنما أقسم الله جلّ ذكره بعمر النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال: وبقائك في الدنيا يا محمد.[4] وهذا نهاية التعظيم وغاية البر والتشريف. [5] وذكر أبو السعود:" والتقدير لعمرك قسمي وهي لغة في العُمُر يختص به القسم إيثاراً للخفة لكثرة دورانه على الألسنة."[6] وفي هذا القسم ما فيه من إبراز غفلة قوم لوط وتكريم المخاطب عليه الصلاة والسلام، واحتفاء بشخصه، وتمجيد لقدره ورفع لمنزلته، والآية الكريمة جاءت معترضة في ثنايا أحداث قصة قوم لوط عليه السلام للعبرة في عدم جدوى الموعظة فيمن يكون في سكرة هواه. وفيها التفات إلى نبينا الكريم –صلوات الله وسلامه عليه–ليرى صورة من صور الإنسانية الضالّة، التي يستبدّ بها الضلال، ويركبها النزق والطيش، فلا تستمع لرشد، ولا تستجيب لنصح.

---

[1] ينظر: مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح، السعد التفتازاني: ٨/٢.

[2] ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي: ٢٢١/٢.

[3] معاني القرآن وإعرابه: ١٨٤/٣.

[4] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٩١٤/٦.

[5] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٤٤/١٠.

[6] إرشاد العقل السليم: ٨٦/٥.

خامسا: واو المصاحبة:

وهي الواو التي دلت على معنى "مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع" وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى "مع" ألزمت ذلك. [1] أي: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نصّ في المعيّة، فمن مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون بعد المبتدأ واو تدل على المصاحبة، كما في قولهم:(أنت وشأنك) و(كل صانع وصنعته)، فالواو دالة على المصاحبة والاقتران؛ ولذا وجب حذف الخبر؛ لأن تقديره:(مقترنان)؛ ذلك أن العناصر المذكورة في العبارة تدل على معنى اقتران المعطوف بالمعطوف عليه دون حاجة إلى خبر، ومن الأمثلة: (كل رجل وضيعته) والتقدير: كل رجل مع ضيعته مقرونان. وحذف الخبر اكتفاء بالمعطوف؛ لأن معنى الواو هنا كمعنى (مع).

سادسا: الحال الممتنع كونها خبرا:

أي: أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرًا عن المبتدأ المذكور. فمن مواطن حذف الخبر وجوبا، أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدّت مسدّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرا له. فيجب الحذف في هذا الموضع؛ لأن الحال سدّت مسدّ الخبر، ولا يكون الحذف جائزا؛ لأن الحال لا تصلح أن تكون خبرا. ومثاله: (ضربي زيدا قائما أو ضربي العبد مسيئا) فالمبتدأ (ضربي)و(قائما) أو (مسيئا) حال من زيد والعبد. ولا تصلح الحال أن يخبر بها عن الضرب، والمعنى تام، وتقديره: ضربي زيدا إذ كان قائما، أو إذا كان.[2] فقولهم: "ضربي زيداً قائماً"، ينطوي على دقّة عجيبة في التأليف، لا يهتدي إليها إلاّ عارف بطبائع العلاقات في الجُمل؛ فهو مثال يتكوّن من كلمات ثلاث: "ضربي"، "زيداً"، "قائماً"، تنطوي وراءها كلمات أربع؛ إذ الأصل: "ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان زيد قائماً". فالمحذوف أكثر من المذكور. وهذا المحذوف أشار إليه بتصرّف قريب ودقيق، هو: تنكير "قائماً"؛ لأنه بذلك يكون مُنع من أن يكون وصفاً لزيد؛ وبذلك يتعيّن أن يكون بقيّة جملة أخرى. وقوله: "ضربي زيداً"، جزء جملة يتعيّن أن يكون له ما يتمِّمه، فتحصّل أنّ صدر هذا المثال اقتضى محذوفاً، يكون هذا المحذوف تماماً له. وعجزه اقتضى محذوفاً يكون هذا المحذوف ابتداء له، مع ضرورة أن يكون بين هذه

---

[1] الأصول في النحو، ابن السراج:١/٢١٠.

[2] ينظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٢١٩/٠١. همع الهوامع، السيوطي:١/١٠٥-١٠٦.

المحذوفات ما يربط الجملتين رباطاً صحّ معه هذا التلاؤم الذي تراه بين الجزأين المذكورين. ومثله: قوله صلى الله عليه وسلم:(أقربُ ما يكون العبد من ربِّه، وهو ساجد). [1] أي: أقرب ما يكون العبد من ربّه حاصل إذا كان ساجداً. فـ(أقرب) مبتدأ حذف خبره وجوبا لسد الحال مسده وهي قوله: (وهو ساجد) فهو مثل قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائما، إلا أن الحال هناك مفردة وههنا جملة مقرونة بالواو. ذكر ابن الجوزي: " إنما كان السجود موطن قرب؛ لأنه غاية ذل الآدمي، فلذلك تقرب من مولاه." [2] "ولأن السجود غاية التواضع والعبودية لله تعالى، وفيه تمكين أعز أعضاء الإنسان وأعلاها وهو وجهه من التراب الذي يداس ويمتهن والله أعلم."[3] وقد تضافر الحذف في الحديث النبوي على إبراز مشروعية الاستكثار من السجود ومن الدعاء فيه.

[1] أخرجه مسلم (٤٨٢) ٣٥٠/١ في: باب ما يقال في الركوع والسجود عن هارون بن معروف، بهذا الإسناد. وقرن بهارون عمرو بن سَوادٍ. وأخرجه أبو داود (٨٧٥) باب في الدعاء في الركوع والسجود، ٢٣١/١، والنسائي (٧٢٧) أقرب ما يكون العبد من الله جلّ ثناؤه، ٣٦٤/١، وانظر: شرح معاني الآثار، ٢٣٤/١، باب ما ينبغي أن يقال في الركوع والسجود، صحيح ابن حبان، ٢٥٥/٢، ذكر الرغبة في الدعاء والسجود لقرب العبد، الزهد والرقائق لابن المبارك، عبد الله بن المبارك ص: ٤٥٥. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل ٢٧٤/١٥. وذكر شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عمارة بن غزية، فمن رجال مسلم.

[2] كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي: ٥٥٧/٣.

[3] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي:٢٠٦/٤.

المبحث الثالث: من مواضع الحذف للاستعمال الوارد

الأول: الاقتصار:

وهو موضع مهم من المواضع التي يطرد فيها الحذف لكثرة الاستعمال، كما أنه موضع من المواضع التي لا يذكر فيها المفعول به إذا كان الفعل متعديا لواحد، أو المفعولان أو أحدهما إذا كان متعديا لاثنين، وذلك إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرض لذكر المفعول أو المفعولين. وفي هذه الحالة يكون الفعل المتعدي كاللازم، ولا ينبغي أن يقدر له مفعول لا لفظا ولا تقديرا، وذلك مثل قولهم: " (فلان يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرّ وينفع)، وكقولهم: (هو يعطي ويجزل، ويقري ويُضيف)؛ المعنى في جميع ذلك، على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرَّض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: صار إليه الحلّ والعقد، وصار بحيث يكون منه: حلٌّ وعقد وأمر ونهي وضرّ ونفع، وعلى هذا القياس؛ وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الزمر: ٩ المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يُقصد النص على معلوم. وكذلك قولُه تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ ﴾ النجم: ٤٣ – ٤٤ وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ النجم: ٤٨ المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء. وهكذا كلُّ موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يخبر بأنَّ من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه. فإنَّ الفعل لا يُعدَّى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتُغير المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير)، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أنَّ الدنانير تدخلُ في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك على الجملة، بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاءٌ بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاءً إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير؛ فاعرف ذلك! فإنه أصل كبير عظيم النفع.فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول، وهو ألا يكون له مفعول يمكن النصّ عليه."[1]

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، فصل القول في الحذف:١٥٥-١٥٦

الثاني: الأمثال:

ذكر الغلاييني:" ويجبُ حذفه في الأمثال ونحوها مِما اشتهرَ بحذف الفعل..."[1] فمن مقامات الحذف الأمثال، وذكر الميداني: "الداعي التاسع: اتّباع الاستعمال الوارد على ترك ذكره، كالأمثال وما يجري مجراها، نحو: "رمية من غير رام" أي: رمية مصيبة من غير رام ماهر يُحسن الرّماية، ونحو "شنشنة أعرفها من أخزم" ونحو: "قضية ولا أبا حسن لها". [2]" وحُذف المسند إليه وهو الضمير اتباعًا للاستعمال الوارد عن العرب. ورمية: خبر مبتدأ محذوف، والمُوجِب هنا في حذف المبتدأ المسند إليه أنه هكذا سُمع من لغة العرب، والأصل جريان الإنسان على ما جرى عليه العرب. وهذا المثل [3] يضرب للمخطئ يصيب أحيانا.[4]

الثالث: النعت المقطوع:

من مجالات اتباع الاستعمال الوارد عند العرب النعت المقطوع، وإنما يجب حذف الفعل قياساً مطرداً في تراكيب الإغراءِ والتحذير، وتراكيب الاختصاص وتراكيب الاشتغال وفي النعت المقطوع.[5] ذكر الميداني " الداعي العاشر: تركُ نظائره في استعمالات العرب، كما في الرفع على المدح، أو الذمّ، أو الترحُّم، فإنهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ، وكقطع الصفة ونصبها على تقدير فعل أمدح، أو أذمّ، أو نحو ذلك." [6] فالمسند إليه لا يكاد يذكر في هذه المواضع، فيقولون بعد أن يذكروا الممدوح مثلا: غلام من شأنه كذا وكذا، وفتى من شأنه كيت وكيت، كما قال ابن عنقاء الفزاري يمدح عميلة، وقد شاطره ماله لما رآه معوزا[7]:

رآني على ما بي عميلة فاشتكى ... إلى ماله حالي أسر كما جهر

غلام رماه الله بالخير يافعـــــا ... له سيمياء لا تشق على البصر

---

[1] جامع الدروس العربية، الغلاييني: ٨/٣. وينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني:٢٦٩.

[2] البلاغة العربية، الميداني، الفصل الثاني، الذكر والحذف: ٣٨٨/١.

[3] انظر: الأمثال، ابن سلام: ٥١. الفاخر، المفضل بن سلمة: ١٤٣، جمهرة الأمثال، العسكري:٤٩١/١.الأمثال، الهاشمي ١٣٣.

[4] الفاخر، المفضل بن سلمة:١٤٣

[5] ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية: ٢٦٩.

[6] البلاغة العربية، الميداني:٣٣٨/١

[7] من بحر الطويل، انظر: الأمالي، ٢٣٧/١. شرح ديوان الحماسة،١١١١/١. زهر الآداب وثمر الألباب،١٠٢٨/٤. لسان العرب ١٢/ ٣١٣ (سوم)؛ تاج العروس (سوم)، والسيمياء أصله العلامة، ومنه الخيل المسومة. ويقال سيماء وسيمياء جميعاً. وانتصب مقبلاً على الحال. وتحقيق معنى سيمياء أي قد وسمه الله تعالى بسيمياء حسنة مقبولة، يلتذ الناظر بالنظر إليها.

والشاهد قوله: "غلام" أراد هو غلام، ولكنه حذف المسند إليه لقوة الدلالة عليه، وجريا على عادتهم في مثله، وهو كما ترى حذف وقع في استئناف جزء من أجزاء المعنى ذكر فيه الشاعر خلائق مهمة في السياق، فطبائع الخير داخله في خلقة هذا الغلام؛ لأن الله قذفه بالخير، فصار في خلقه وخلقه، وناهيك عن هذا، ثم إن ملامح النجابة، والفضل لائحة في الوجه، وكأنها فاضت من داخله على خارجه، فلا تخطئ عين إدراك هذه السيم.[1] وهيئة العبارة وجمال الأسلوب يروم منك ذلك الحذف، والذوق لا يتمّ إلا به.

الرابع: مخصوص نعم وبئس:

نِعمَ وبِئسَ فعلان ماضيان جامدان يستعملان للمدح والذم. وفاعل كل منهما يجب أن يكون محلى بأل أو مضافا إلى محلى بها أو ضميرا مستتراً مميزاً بنكرة أو كلمة (ما) نحو: نعم العمل، ونعم عمل الخير، وبئس رجلاً بكر، وبئس ما يعملون. ويذكر بعد الفاعل اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم كنعم الرجل زيد وبئس الرجل بكر. وهو مبتدأ خبره الجملة قبله، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف تقديره: هو أي الممدوح أو المذموم.فـ (نعم الرجل): فعل وفاعل، وزيد: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو زيدُ، حذفَ المسند إليه؛ اتباعا للاستعمال الوارد عن العرب. ومخصوص (نعم) و (بئس) من الأوجه في إعرابه: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، حينئذٍ لا يُعلَّل، وإنما استعملته العربُ بهذه الصيغة فيوقف على ما وقفت عليه العرب، وذكر ابن مالك: " ومن المحذوف المبتدأ وجوبًا عند أكثرهم المخصوص بالمدح والذم بعد "نعم" و"بئس" إذا لم يجعل مبتدأ." [2]

إلى غير ذلك من الدواعي والأسرار التي تقتضي حذف المسند إليه والمسند، ولا يمكننا أن ندعي حصرها أو الإحاطة بها، ولكننا نتناولها صورًا لعلها تهدينا إلى طريقة النظر في مثل هذا الباب، فالذي يتأمل الأساليب ويسترشد بالسياق وقرائن الأحوال، قد تتكشف له أسرار سوى ما ذكر، ويقع على أغراض ونكات لم تدون من قبل، والأمر أولًا وآخرًا مبني على الذوق وتلمس أسباب الحذف.

---

[1] ينظر: خصائص التراكيب، د. محمد أبو موسى: ١٦٧.

[2] شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣٦٢/١.

ويلاحظ: أن هذه العبارات التي بُنيَت في كلام العرب على الحذف بصفة دائمة، لم يُحذف فيها ما يُحذف إلاّ لأنّ العِبارة تكون بهذا رشيقة، موجزة، واضحة الدلالة تماماً، مع وجود الحذف فيها.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة لاتباع الاستعمال الوارد عن العرب، سجّلت أبرز النتائج كما يلي:

١. أكد هذا البحث أن أسلوب الحذف من أهم الأساليب البلاغية، وأنه لم يأت اعتباطا، بل جاء لأداء دور مهم في أسلوب الكلام.
٢. أعطى هذا البحث صورة عن طبيعة اللغة العربية في جنوحها إلى التخفيف، ورسم صورة جميلة عند النطق بالكلمة، وتفسير بعض الظواهر الأسلوبية.
٣. وأظهر البحث قيمة الغرض البلاغي والجمالي في رفع أداء الكلام والمتكلم.
٤. وأظهر البحث أن اتباع الاستعمال الوارد عن العرب كان حاضرا في تفسير الكثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام.
٥. كما أظهر البحث أن باب الحروف من أوسع الأبواب التي شملها الحذف في إبراز ظاهرة اتباع الاستعمال الوارد، ويأتي من بعده الأفعال والأسماء.
٦. كما أن الحذف لأجل اتباع الاستعمال الوارد تجتمع فيه الاعتبارات النحوية والبلاغية.
٧. كما أظهرت هذه الدراسة التآزر العلمي بين البلاغة والنحو، وتكاملها في دراسة النظم في باب الحذف، من خلال تحليل الوحدة التعبيرية في هذا الغرض البلاغي، والتعرف على خصائصه البنائية والمعنوية، للكشف عن وظيفة البناء اللغوي وقدرته على استيعاب المضمون الذي يعبر عن المعاني الكامنة في نفس المنشئ.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

– ابن منظور الإفريقي، د.ت، د.ط، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

– ابن هشام الأنصاري،١٤٠٧هـ،١٩٨٧م، د.ط، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

– ابن يعقوب المغربي، د.ت، د.ط، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، بيروت، دار السرور.

– أبو إسحاق الحصري، د.ت، د.ط، زهر الآداب وثمر الألباب، بيروت، دار الجيل.

– أبو إسحاق الزجاج،١٤٠٨هـ–١٩٨٨م، ط١، معاني القرآن وإعرابه، ت: د. عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب.

– أبو البركات بن الأنباري،١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ط١، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت.

– أبو البقاء بن يعيش،١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م، ط١، شرح المفصل، بيروت، دار الكتب العلمية.

– أبو بكر البيهقي،١٤٢٤ هـ –٢٠٠٣ م، ط٣، السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

– أبو بكر بن السراج، د.ت، د.ط، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– أبو جعفر الطحاوي،١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م، ط١، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار –محمد سيد جاد الحق) ، بيروت، عالم الكتب.

– أبو الخير الهاشمي، ١٤٢٣، ط١، الأمثال، دمشق، دار سعد الدين.

– أبو السعود العمادي، د.ت. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

–أبو طالب المفضل بن سلمة، ١٣٨٠هـ، ط١،الفاخر، ت: عبد العليم الطحاوي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

– أبو علي القالي،١٣٤٤ هـ –١٩٢٦م، ط٢، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة، دار الكتب المصرية.

– أبو الفرج الأصفهاني، د.ت، د.ط، الأغاني، مصر، مطبعة التقدم.

– أبو الفضل الميداني، د.ت، د.ط، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار المعرفة.

– أبو القاسم الزجاجي،١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، ط٢، اللامات، ت: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر.

– أبو هلال العسكري، د.ت، د.ط، جمهرة الأمثال، بيروت، دار الفكر.

– أبو الوفاء بن عقيل،١٤٠٠ هـ –١٩٨٠ م، ط٢٠، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث –القاهرة، دار مصر للطباعة.

– أحمد بن حنبل الشيباني،١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م، ط١، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط –عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة.

– أحمد بن شعيب النسائي،١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م، ط١، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

–الأعلم الشنتمري،١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ط٢، شرح شواهد سيبويه، المسمى: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– بدر الدين المرادي،١٤٢٨هـ –٢٠٠٨م، ط١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.

– برهان الدين البقاعي،١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م، ط٣، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، خرج أحاديثه ووضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي، بيروت، دار الكتب العلمية.

– بهاء الدين السبكي، د.ت، د.ط، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بيروت، دار السرور.

– جلال الدين السيوطي، د.ت، د.ط، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

– جلال الدين القزويني،١٤١٦هـ،١٩٩٦م، ط١، الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ت: د. عبد القادر حسين، القاهرة، مكتبة الآداب.

– جمال الدين الفتني،١٣٨٧ هـ –١٩٦٧م، ط٣، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الفتني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

–الحسن بن قاسم المرادي،١٤١٠هـ –١٩٩٠م، ط١، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

– خالد الأزهري،١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، ط١، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية.

– سعد الدين التفتازاني، د.ت، د.ط، مختصر السعد التفتازاني على تلخيص المفتاح، بيروت، دار السرور.

– سعيد الأفغاني،١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، د.ط، الموجز في قواعد اللغة العربية، بيروت، دار الفكر.

– سليمان بن الأشعث، د.ت، د.ط، سنن أبي داود، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية.

– سيبويه، عمرو بن عثمان،١٤٠٨ هـ –١٩٨٨ م، ط٣، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي.

– شمس الدين الكرماني،١٤٢٤هـ، ط١، تحقيق الفوائد الغياثية، الكرماني، تحقيق ودراسة: د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

– طاهر حمود،١٩٩٨م، د.ط، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الإسكندرية، الدار الجامعية.

– عبد الرحمن الجوزي، د.ت، د.ط، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ت: علي حسين البواب، الرياض، دار الوطن.

– عبد الرحمن الميداني،١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ط ١، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، دمشق، دار القلم.

– عبد القاهر الجرجاني،١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م. ط ١، أسرار البلاغة ت: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

– عبد القاهر الجرجاني، د.ت، د.ط، دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

–عبد الكريم الخطيب، د.ت، د.ط، التفسير القرآني للقرآن، الخطيب، عبد الكريم ، القاهرة، دار الفكر العربي.

– عبد الله بن المبارك، د.ت، د.ط، الزهد والرقائق، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية.

– عبد المتعال الصعيدي،١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م، ط١٧، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، القاهرة، مكتبة الآداب.

– عثمان بن جني، د.ت، ط٤، الخصائص، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

– علي بن عمر الدار قطني،١٤٢٤ هـ –٢٠٠٤ م، ط١، سنن الدار قطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– فخر الدين الرازي، ١٤٢٢ه،٢٠٠١م، ط٤، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط٤، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

– محمد بن إسماعيل البخاري، ١٤٢٢هـ، ط١، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة.

– محمد شراب، ١٤٢٧ هـ–٢٠٠٧ م، ط١،شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، بيروت، مؤسسة الرسالة.

– محمد الطاهر بن عاشور، ١٩٨٤ هـ، د.ط، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، تونس، الدار التونسية للنشر.

– محمد القرطبي،١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ط١، الجامع لأحكام القرآنراجعه وضبطه وعلق عليه د. محمد الحفناوي، ط١، القاهرة.

– محمد محمد أبو موسى، د.ت، ط٧، خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، القاهرة، مكتبة وهبة.

– محمد بن مالك، د.ت، ط١، شرح الكافية الشافية، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

– محمد بن يزيد بن ماجة، د.ت، د.ط، سنن ابن ماجة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء الكتب العربية.

– محمد بن يزيد المبرد، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧ م، ط٣، الكامل في اللغة والأدب، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي.

– محمد بن يزيد المبرد،١٣٩٩هـ، د.ط، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

– محمود الزمخشري، الكشاف، د.ت، د.ط، بيروت، دار المعرفة.

– محمود الزمخشري، ١٩٩٣م، ط١، المفصل في صنعة الإعراب، محمود، ت: د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال.

– محيي الدين النووي،١٣٩٢، ط٢، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

– مرتضى الزبيدي، د.ت، د.ط، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المحققين، الكويت، دار الهداية.

– مسلم بن الحجاج القشيري، د.ت، د.ط، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (صحيح مسلم) ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

– مصطفى الغلاييني،١٤١٤ هـ –١٩٩٣ م، ط٢٨، جامع الدروس العربية، صيدا، المكتبة العصرية.

– ميمون بن قيس، د.ت، د.ط، ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق د.م. محمد حسين، مكتبة الآداب.

– ناصر الدين البيضاوي، د.ت ، د.ط، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت، دار صادر.

– نور الدين اليوسي، د.ت، ط١، زهر الأكم في الأمثال والحكم ، ت: د. محمد حجي، د محمد الأخضر، الدار البيضاء، الشركة الجديدة.

– هبة الله بن علي،١٤١٣ هـ–١٩٩١ م، ط١، أمالي ابن الشجري، ت: د. محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي.

– يحيى التبريزي، د.ت، د.ط، شرح ديوان الحماسة، بيروت، دار القلم.

– يحيى العلوي، د.ت، د.ط، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، بيروت، دار الكتب العلمية.